الاقرب اولى من الابعد ولانه ليس داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان
الاتباع باعتبار اللفظ نظرا اليه لا اشكال من الضمير في الخبر كان البدل
فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد بدلا لان البدل في المستثنى
باعتبار اللفظ وان كان البدل من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل
في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المستثنى باعتبار المحل
وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا
زيد فمن جهتين احداهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل
منه الثانية ان بينهما تخالفا فان البدل موجب والمبدل
منه منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام
الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله
الاول فعلم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط بخلاف قبضت
المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل
فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب
البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد
قال ابن الضائع اعلم ان البدل في الاستثناء انما المراعى فيه
ونحوه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد
فالا زيد هو المبدل وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيد
وحده بدلا من احد فالا زيد هو الاحد الذي نفيت
عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيته ثم قال فيه
ثم بحث فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه بدل الشيء من
الشيء منه بدل البعض من الكل وقال في موضع اخر وقيل ان
البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال
التي تثبت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى
قلت نقل الانصاري في حواشي البيضاوي ما صورته
لا اله الا هو بحسب صورة الكلام نفي لكل اله سواه وبحسب
الاستثناء اثبات له ولالوهيته لان الاستثناء من النفي
اثبات سيما اذا كان بدلا فانه يكون هو المقصود بالنسبة
ولهذا كان البدل الذي هو المختار في كل كلام تام غير موجب
بمنزلة الواجب في هذه الكلمة حتى لا يكاد يستعمل لا اله الا الله
بالنصب ولا لا اله الا اياه فان قلت كيف يصح ان البدل
هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلت
انما وقعت النسبة الى المبدل منه النقض به لانها البدل
هو المقصود بالنفي المستثنى في المبدل منه لكن بعته نقضه
ونقض النفي اثبات ذكره كذا السعد انتهى ثم قال ناظر الجيش
واما نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيدا بدل

من احد

من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك
بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد
وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقول ما فيها الا زيد انتهى وهو جواب
حسن قال البدر الدماميني وعلى قول الشلوبين تكون كلمة
التوحيد على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه
احلال البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة الا
الله او يكون المعنى ما في الوجود اله الا الله فيمكن الاحلال
ايضا قال ناظر الجيش ولابن عصفور في شرح المقرب كلام غير
ظاهر ذكرته في باب المستثنى من هذا الكتاب فلينظر فليتنبه الواقف
عليه واما القول بالخبرية فقد قال به جماعة ويظهر لي انه
راجح بالقول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة
امور وهي انه يلزم من القول به كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل
في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون
خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليستثنى به ما هو تضمنه
بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص
لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور
اما الاول فجوابه قد عرفت ان مذهب سيبويه ان لا حال تركيبه
الاسم معها لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع كما كان مرفوعا
قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعيف لما ركبت
وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل
عملها في الاسم والخبر لكن الذي عملها في الاقرب المحوليين وجعلته هي
وهو لها بمنزلة مبتدأ والخبر على ما كان عليه مع التجرد واذا كان
كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني فلا نسلم ان الاسم لا هو
المستثنى منه وذلك لان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء
مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا نعم
الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر يقتضيه المعنى ولا اعتداد بذلك
المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن
زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه مستثنى
من مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا لا منافاة
بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم لا وبين كونه مستثنى من
مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى
منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فجوابه ان يقال قولكم ان
الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر
بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص
الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ واما الاقوال

Copyright © King Saud University